

الكندري والطببائي لتعديل قانون إنشاء بيت الزكاة

■ ضبط آليات مراقبته وتقييمه وفق أنظمة وزارة المالية وإضافة عضوية التأمينات لمجلس الإدارة

قدم النائبان عمر طبطبائي وعبد الله الكندري مقترحا بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 5 لسنة 1981 بشأن إنشاء بيت الزكاة نصت مواده على ما يلي:

يستبدل بنصوص المواد رقم (1 و3 الفقرتين الأولى والثانية، و5 الفقرة الأولى) من القانون رقم 5 لسنة 1982 لشار إليه النصوص الآتية:

مادة 1

«تنشأ هيئة عامة ذات
ميزانية مستقلة باسم بيت
زكاة تكون لها الشخصية
اعتبارية وتخضع لإشراف
وزير المالية».

مادة 3 فقرة اولى وثانية:

يكون لبيت الزكاة مجلس إدارة برئاسة وزير المالية

- وكيل وزارة الخارجية أو من يمثله.

– مدير عام المؤسسة العامة
للتأمينات الاجتماعية.

١ - أمين عام الأمانة العامة
للأوقاف.

الاستثمار.

6- وكيل وزارة المالية.
 ستة أعضاء من الكويتيين
 من ذوي الخبرة والكفاءة ممن
 لا يتولون أي وظيفة عامة
 يتم اختيارهم وتعيينهم
 بقرار من مجلس الوزراء لمدة
 ثلاث سنوات قابلة للتجديد
 مرة واحدة فقط، ويتم اختيار
 نائب لرئيس مجلس الإدارة
 من بينهم بقرار وزاري.

مادة 5 فقرة اولى

«يتولى إدارة بيت الزكاة مدير عام ويكون له نائب أو أكثر ويصدر بتعيينهم مرسوم بناء على اقتراح وزير المالية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط».

يضاف بند جديد (د) إلى
المادة رقم 2 من القانون رقم 5
لسنة 1982 المشار إليه نصه
الآتي:

المشار إليه.
المادة الثالثة

على رئيس مجلس
الوزراء والوزراء - كل فيما
يخصه - تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: نص الدستور الكويتي على استقلال السلطات الثلاث مع توافر

وأوضح التعاون والتنسيق
بينهم في أداء الاختصاصات
والمهام المناطة بكل منهم.
وقد أنشأت الكويت العديد
من الهيئات والمؤسسات
المستقلة لتفريدها بتقديم
الخدمات المناطة بها بعيدا عن
الإجراءات الإدارية المتعارف
عليها في الوزارات والجهات
الحكومية الأخرى.

وكان من بين هذه الهيئات

المشروع استقلالية بيت الزكاة كهيئة مستقلة تتناط بها مهمة تنفيذ الركن الثالث من أركان الإسلام وهو الزكاة، الأمر الذي يتطلب توفير نظام مالي محكم لحساب الزكاة وجمعها وتصنيفها وتوزيعها

حسب المصارف الشرعية وبالمقايير التي يتم وضع ضوابط ومعايير لها وكذلك التعاملات والتحويلات مع البنوك والمؤسسات المالية مما يضيف على أعماله وأنشطته الطابع المالي في جمع الزكاة والخدات واستثمار أموال

الصدقات والوصايا والأثاث
في محافظ مالية وعقارية
وأحتساب زكاة الشركات
والأفراد والأسهم والسندات
بالتعاون والتنسيق مع هيئة
أسواق المال، وكذلك مع صدور
القانون رقم 46 لسنة 2006



عبد الله الكندري

في شأن الزكاة ومسألة
الاستشفاء بشتات المساهمة العامة
في ميزانية الدولة
المختلفة في تصرف عليه وزارة
الزكاة وتقرر تحويل
من حصيلة إلى بيت الزكاة.
ونظرا لتوسع أعمال
بيت الزكاة الذي انشطت
الخدمات والخارجية والتمتع
بالتخفيف العريض من المبالغ
المشروعة خاصة في المبالغ
الزكاة من موارد الدولة
تستفيد من القانون رقم 46 لسنة
1960 المشار إليه والحاجة
إلى الرقابة المالية
وعمل وفقا لمبادئ
حسابية تتفق مع
الدولة.
ونظرا لعدة مواعيد
للقانون رقم 5 لسنة 1962
التي تقرر في المواضع



عمر الطبطبائي

المفاجأة والحاجة إلى اتخاذ إجراءات وقائية وقرارات عاجلة، ثم شائنا ما تكون بين الأمانة العامة والاستمرار في تنفيذ برامجها وتنشيطها وفق ما هو مخطط لها وبما يعزز مكانة الكويت في مجال العمل العربي والإنساني وإخلاصها وخارجية الحفاظ واستمرارها بشفافية عالية على أسسها المؤسسية وفق أنظمة مالية وحسابية متقدمة ومتشعبة ومتطلبات الدولية، وباعتبارها المؤسسة الحكومية تهتم بالعمل العربي والإخلاص وخارج الكويت مما يستدعي حضوره لأمانة المنظمة، وبما وحسابية يستوجب عليه أن يكون ذا إشراف وإدارة المالية، وترأس وزير

المالية لمجلس إدارته لإضفاء المزيد من الفعالية والشفافية على أعماله وتكريس المساءلة بشأنه، وضبط آليات مراقبته وتقييمه وفق أنظمة وزارة المالية وخاصة بعد صدور القانون رقم 46 لسنة 2006 المشار إليه.

كما استدعى لإخلاء بعض التعديلات على تشكيل مجلس إدارته ثم مُرِد من التخطيم والتوجيه الأيمن لأنشطة مكتب الزكاة داخل الكويت وخارجها وكجهة ارتباط فيما يتعلق بإشراق سفارات الكويت على أعمال البيت ومشاريعه وأنشطته واعتماد الجهات المنفذة بالخارج، حيث اقتضت الحال أن يكون وكيل وزارة الخارجية أو من يمثله ضوياً إلى المجلس، مع إعانة عضوية وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والاقتصاد بعضوية الأمانة العامة لإلقاء باعتبارها شريكاً استراتيجياً لبيت الزكاة في دعم أنشطته ومشاريعه الخيرية داخل وخارج الكويت، مع إضافة عضوية المؤسسة العامة للتمكين الاجتماعية والتي تتجسد طبيعة عملها فيما يتعلق بالمشروعات المستهدف دعمها ومساعدتها من

[illegible]

- وعضوية كل من:
- 1- وكيل وزارة الخارجية.
- 2- مدير عام المؤسسة العامة للقايمينات الاجتماعية.
- 3- وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية.
- 4- وكيل وزارة المالية.
- 5- ممثل عن الهيئة العامة للاستثمار.
- 6- أمين عام الأمانة العامة

مع زيادة عدد الأعضاء
المعينين من خمسة أعضاء
إلى ستة، ويتم اختيار نائب

لرئيس من بينهم وذلك بهدف استنباط الجسب لخبرات وفغات من شأنها جعل مسيرة العمل في الشركة وتحقيق دوره في الشركة والجمع الكويتي المنشود داخل المجتمع الكويتي وخارجه، وما يعزز من ثقة المجتمع بالجهات الداعمة والمبررة، وأدناه وتفتيد مشاريع العمل والخيرية والتنمية داخل الكويت وخارجها باعتبارها الصورة منها في تحقيق أهداف البيت الإنسانية والاجتماعية والأداء الأمثل لإدارة أموال البيت في الشركة من خلال ميزانيته البتية (الميزانية العامة وميزانية الشركة والخيرات) وما يحفل تحسين نظم العمل ولوائحه وتحقيق أعلى مستويات الأداء المؤسسي تنفيذاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم 5 لسنة 1982 المشار إليه التي اقتصت مجلس الإدارة برسم السياسة العامة لبيت الشركة ووضع اللوائح المالية والإدارية التي تستلزمها مصلحة العمل واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذه القوانن والتي تعتبر عاملاً مهماً ومكملاً للقواعد التشريعية.

لذلك وترتبا على ما سبق
رأينا تقديم الاقتراح المرفق
بتعديل بعض أحكام القانون
رقم 5 لسنة 1982 المشار إليه.